الأمم المتحدة

E/AC.51/2005/L.4/Add.12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
27 June 2005
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والأربعون

٦ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والأربعين

مشروع تقرير

المقرر: السيد عبد اللطيف دبابش (الجزائر)

إضافة

تقارير وحدة التفتيش المشتركة (البند ٦)

استعراض سلسلة التقارير عن الإدارة من أجل النتائج في منظومة الأمم المتحدة

١ - في الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في استعراض سلسلة التقارير عن الإدارة من أجل النتائج في منظومة الأمم المتحدة (انظر A/59/617)، الذي يوجز تقارير وحدة التفتيش المشتركة الثلاثة عن تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج في منظمات الأمم المتحدة (A/59/607): الجزء الأول من السلسلة؛ وتفويض السلطة والمساءلة (A/59/631): الجزء الثاني من السلسلة؛ وإدارة الأداء والعقود (A/59/632): الجزء الثالث من السلسلة، وكذلك تعليقات الأمين العام وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على ذلك التقرير (A/59/617/Add.1).

280605 280605 05-39957 (A)
0539957

٢ - وعرض المفتش إيفان فونتين أورتيز، بصفته المنسق، الاستعراض، ورد على الأسئلة المثارة أثناء نظر اللجنة. وعرض ممثل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق التقرير الذي يضم تعليقات الأمين العام وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين.

المناقشة

٣ - أثنت الوفود على المفتش للعرض الجيد وفي الوقت المناسب لسلسلة التقارير التي تناولت عنصرا حاسما في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وأعربت الوفود عن آراء عن الاستعراض الممحص وصفته، على وجه الخصوص، بأنه شامل ودقيق وذو منحى عملي وسهل الفهم.

٤ - وأكدت الوفود أن تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج ليس مجرد حدث بل عملية ترمي إلى تغيير الثقافة الإدارية في المنظمات، وسيتوقف طول أمدها على الالتزام والدعم المقدم من الأجهزة التشريعية وكبار المديرين ومن الموظفين بصفة عامة في كل منظمة.

٥ - ويتفق بعض الأعضاء مع المفتشين في أرائهم القائلة بأن عملية التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم؛ وإدارة الموارد البشرية؛ ونظم إدارة المعلومات تمثل ثلاث دعائم داعمة لبعضها البعض من أجل التنفيذ الراسخ للإدارة المستندة إلى النتائج في منظومة الأمم المتحدة، التي ينبغي أن يتم إصلاحها بطريقة متضافرة وكلية ومتكاملة.

٦ - وأعربت وفود عن اتفاقها أيضا مع المفتشين في آرائهم التي تشير إلى أنه وإن لم تكن هناك ''خارطة طريق'' وحيدة لتطبيق الإدارة المستندة إلى النتائج وإلى أن طابع كل منظمة وولايتها وهيكلها وحجمها والقيود التي تصادفها هي التي ينبغي أن تملي الخيارات الإدارية المحددة، فهناك مجموعة واسعة النطاق من أوجه التشابه بين منظمات الأمم المتحدة تمثل تحديا أمام وضع إطار مشترك لتنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج، وتتيح فرصة للقيام بذلك. وتم التأكيد على أن هذا النهج يعد نهجا حاسما في تنسيق سياسات وممارسات الإدارة في منظومة الأمم المتحدة.

٧ - وأعرب عن آراء تدعو المنظمات إلى تبادل الدروس المستفادة ونشر أفضل الممارسات في تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج بغية تعزيز النظام الموحد مع الحيلولة في الوقت نفسه دون تكرار الجهود وإضاعة الموارد. وأكد على ضرورة تطوير ثقافة إدارة المعرفة بهمة لدعم الإدارة المستندة إلى النتائج. ولبلوغ هذه الغاية، يجب إطلاع الموظفين على جميع المستويات على نحو كامل على طابع وأغراض الإدارة المستندة إلى النتائج. وأشير إلى أن الموظفين سيتلقون التدريب اللازم لتمكينهم من تنفيذ الطريقة الجديدة في الإدارة.

٨ - ولم تتفق الوفود مع الرأي الذي أعرب عنه مجلس الرؤساء التنفيذيين القائل بأن نقص الموارد يشكل مبررا لبطء خطى تطبيق الإدارة المستندة إلى النتائج، ويبرر التنفيذ المشتت والمجزأ للمبادرات الإدارية. وفي هذا الصدد، أعرب عن آراء تطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم إلى اللجنة بيانا عن الآثار المالية التي يقال إنها ستترتب إذا اعتمد الإطار المعياري الذي اقترحته وحدة التفتيش المشتركة. وعلى العكس، ترى اللجنة أن اتباع الإدارة المستندة إلى النتائج ينبغي أن يساعد المنظمات في تبسيط العمليات التنظيمية والإدارية مما يوفر الموارد الكافية للقيام بأنشطة التدريب وغيره من الأنشطة اللازمة لتطبيق الإدارة المستندة إلى النتائج.

٩ - وأشارت وفود إلى أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الإدارة على أساس النتائج تتباين حسب المنظمات، وأن التحول إلى ثقافة مستندة إلى النتائج كان طويلا وصعبا، وأشارت أيضا إلى أن السياسات والممارسات الحالية لإدارة الموارد البشرية تتطلب إصلاحا لكي تؤدي إلى نهج مستند حقيقة إلى النتائج، فالإنفاق على الموارد البشرية يبلغ حوالي ٨٠ في المائة من مجموع موارد الميزانية.

١٠ - وأبديت آراء تعرب عن تقدير لتأكيدات المفتش فونتين أورتيز بأن الوحدة نظرت بهمة في أفضل السبل والوسائل لتنفيذ التوجيهات التي أعطتها الجمعية العامة للوحدة من أجل تحسين فعاليتها في قرارها ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

استنتاجات وتوصيات

١١ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تقر الإطار المعياري الذي اقترحته وحدة التفتيش المشتركة كأداة يستخدمها الأمين العام وهيئات الرقابة والوحدة ذاتها لقياس التقدم المحرز نحو التطبيق الفعال للإدارة المستندة إلى النتائج في الأمم المتحدة؛

(ب) أن تطلب إلى الأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يؤدي دورا أكثر فعالية من أجل المواءمة بين الإطار المعياري وتطبيق الإدارة المستندة إلى النتائج في المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل منظمة وطابعها وولايتها، وتقديم تقارير بصفة منتظمة عن ذلك؛

(ج) أن تطلب أيضا إلى الأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يشجع المنظمات المشاركة ذات الصلة على اتخاذ

الخطوات اللازمة لإقرار الإطار المعياري كأداة تستخدمها، دون المساس بما تتخذه تلك المنظمات من إجراءات تشريعية؛

(د) أن تطلب إلى الأمين العام تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحقيق المعايير التي اقترحتها وحدة التفتيش المشتركة وخاصة المعايير المتعلقة بالمساءلة وإدارة الأداء عند العمل على تنفيذ المبادرات الحالية لإصلاح الإدارة التي شنها الأمين العام، والتي اعتمدتها الجمعية العامة، وتقديم تقارير عن تنفيذها حسب الاقتضاء؛

(هـ) أن تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يكفل، لدى تطبيق الإدارة المستندة إلى النتائج، حصول الموظفين المسؤولين عن تنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة على التدريب.